CONFINTEA VI
بيليم، ٢٠٠٩/١٢/٤
الأصل: إنجليزي

تسخير طاقات وإمكانيات تعلّم الكبار وتعليمهم من أجل مستقبل مستدام

إطار عمل بيليم

الديباجة

١ – نحن الدول الأعضاء الـ ١٥٦ في اليونسكو، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيين، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، قد اجتمعنا في بيليم دو بارا، بالبرازيل، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، باعتبارنا مشاركين في المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار (CONFINTEA VI) لتقييم التقدم المحرز في تعلّم الكبار وتعليمهم منذ المؤتمر الدولي الخامس لتعلّيم الكبار (CONFINTEA V). وثمة إقرار بأن تعليم الكبار يمثل عنصراً أساسياً من عناصر الحق في التعليم، ونحن بحاجة إلى رسم مسار للعمل الجديد والعاجل لتمكين جميع الشباب والراشدين من ممارسة هذا الحق.

٢ – نؤكد الدور الأساسي لتعلّم الكبار وتعليمهم الذي حددته المؤتمرات الدولية الخمس لتعليم الكبار (CONFINTEA 1-V) منذ عام ١٩٤٩، ونتعهد بالإجماع أن نقوم على وجه الاستعجال وبخطى سريعة، بتنفيذ جدول أعمال تعلّم الكبار وتعليمهم.

٣ – ونؤيد تعريف تعليم الكبار، الذي نشأ في *توصية نيروبي بشأن تنمية تعليم الكبار* التي صدرت في عام ١٩٧٦ والتي تم تطويره في *"إعلان هامبورغ"* لعام ١٩٩٧، ومفاده أن تعليم الكبار يعني *"مجمل العمليات التعليمية التي تجرى، بطريقة نظامية أو غيرها، والتي ينمي بفضلها الأفراد الكبار في المجتمع قدراتهم ويثرون معارفهم ويحسنون معارفهم التقنية أو المهنية أو يسلكون بها سبيلا جديدا لكي يلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم"*.

٤ – ونؤكد أن محو الأمية يشكل أهم أساس يمكن أن ينبني عليه التعلّم الشامل والاستيعابي والمتكامل طوال الحياة وبجميع مناحيها بالنسبة لجميع الشباب والكبار. وبالنظر إلى حجم التحدي العالمي لمحو الأمية، نعتبر أن من الحيوي أن نضاعف جهودنا للتأكد من تحقيق الأهداف والأولويات الحالية لمحو الأمية بين الكبار بجميع الوسائل الممكنة حسبما وردت في مبادرة التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات.

٥ – إن تعليم الشباب والكبار يمكّن الأفراد، ولا سيما النساء، من مواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة وتغير المناخ. ولذلك، نحن نعترف بالدور الرئيسي لتعلّم الكبار وتعليمهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة التعليم للجميع، وجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين).

٦ – ونحن، تبعا لذلك، نعتمد **إطار عمل بيليم** لإرشادنا في تسخير طاقات وإمكانيات تعلّم الكبار وتعليمهم من أجل مستقبل مستدام للجميع.

نحو التعلّم مدى الحياة

٧ – إن دور التعلّم مدى الحياة يعد حاسما في التصدي للمشاكل والتحديات العالمية التعليمية. التعلّم مدى الحياة "من المهد إلى اللحد" يمثل فلسفة وإطاراً مفاهيمياً ومبدأ تنظيميا لجميع أشكال التعليم، استناداً إلى

مبادئ قيم جامعة وتحريرية وإنسانية وديمقراطية، وهو يتسم بالشمول ويعد جزءاً لا يتجزأ من تصور المجتمع القائم على المعرفة. ونحن نؤكد مجددا على الأعمدة الأربعة للتعلّم حسبما أوصت بها اللجنة الدولية بشأن التعليم للقرن الحادي والعشرين، وهي: التعلّم من أجل المعرفة، والتعلّم من أجل العمل، والتعلّم من أجل البقاء، والتعلّم من أجل العيش معا.

٨ – ونعترف بأن تعلّم الكبار وتعليمهم يمثلان عنصرا مهما من عملية التعلّم مدى الحياة، التي تشمل حلقة تعليمية متصلة يمتد نطاقها من التعلّم الرسمي إلى التعلّم غير النظامي وغير الرسمي.

فتعلّم الكبار وتعليمهم يلبيان احتياجات التعلّم بين الشباب والكبار والمسنين.

ويغطي تعلّم الكبار وتعليمهم نطاقاً عريضاً من المحتوى التعليمي – مثل قضايا التعليم العام، وموضوعات التعليم المهني، ومحو أمية الأسرة والتعليم الأسروي، والمواطنة والعديد من المجالات الجانبية الأخرى – على أساس أولويات تعتمد على الاحتياجات المحددة لفرادى البلدان.

٩ – ونحن مقتنعون بالدور الحيوي للتعلّم مدى الحياة في التصدي للمشاكل والتحديات العالمية والتعليمية، .ونسترشد بهذا الدور. كما أننا مقتنعون بأن تعلّم الكبار وتعليمهم يزود الناس بالمعرفة والقدرات والمهارات والكفاءات والقيم اللازمة لممارسة وتعزيز حقوقهم وامتلاك زمام مصائرهم. كما أن تعلّم الكبار وتعليمهم يشكلان عنصرا حاسما لا بد منه والإسهام في تحقيق الإنصاف والاستيعاب، والمساعدة على تخفيف وطأة الفقر وبناء مجتمعات قائمة على المعرفة تتسم بالإنصاف والتسامح والقدرة على الاستدامة.

التوصيات

١٠– وبينما نعترف بمنجزاتنا وما أحرزناه من تقدم منذ المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، فنحن ندرك التحديات التي ما زالت تواجهنا. وإذ نقر بأن بلوغ الحق في التعليم للكبار والشباب يتوقف على اعتبارات السياسة والحوكمة والتمويل والمشاركة والاستيعاب والإنصاف والجودة حسبما حددت في **بيان الحقائق** المرفق بهذا، نعقد العزم على العمل من أجل تنفيذ التوصيات التالية. فالتحديات ذات الطابع الخاص التي تواجه محو الأمية تقودنا إلى وضع التوصيات الخاصة بمحو الأمية بين الكبار في المقدمة.

محو أمية الكبار

١١– إن محو الأمية دعامة لا غنى عنها لتمكين الشباب والكبار من استغلال فرص التعلّم في جميع مراحل حلقة التعلّم المتصلة. ويشكل الحق في محو الأمية جزءاً أساسياً من الحق في التعليم. ويعد شرطا مسبقا لتنمية القدرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أن محو الأمية وسيلة جوهرية لبناء قدرات الناس على مجابهة التحديات والتعقيدات المتطورة للحياة، والثقافة، والاقتصاد والمجتمع.

ونظرا لاستمرار وضخامة التحدي الذي يمثله محو الأمية وما يترتب عليه من فقدان للموارد والقدرات البشرية، فلا بد أن نضاعف الجهود لخفض معدلات الأمية بنسبة ٥٠٪ من مستويات عام ٢٠٠٠ وذلك بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٤ للتعليم للجميع وغيره من الالتزامات الدولية)، سعياً إلى تحقيق الهدف

النهائي المتمثل في منع التدني في مستوى محو الأمية وكسر حلقة هذا التدني وإقامة عالم تختفي فيه الأمية تماماً.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فإننا نتعهد بما يلي:

(أ) التأكد من أن جميع الدراسات الاستقصائية وعمليات جمع البيانات تعترف بمحو الأمية كحلقة متصلة.

(ب) إعداد خريطة طريق بأهداف واضحة ومواعيد نهائية محددة للتصدي لهذا التحدي استنادا إلى عمليات التقييم الدقيقة لمدى التقدم المحرز، والعقبات التي صودفت وجوانب الضعف المكتشفة.

(جـ) تعبئة وزيادة الموارد والخبرات الداخلية والخارجية لتنفيذ برامج محو الأمية على نطاق ومدى وتغطية أوسع وجودة أكبر لتعزيز العمليات المتكاملة ومتوسطة الأجل ولضمان قيام الأفراد ببلوغ القرائية المستدامة.

(د) إعداد برامج لمحو الأمية تكون مرتبطة ومتكيفة مع احتياجات الدارسين وتؤدي إلى اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات الوظيفية والمستدامة لجميع المشاركين بما يمكّنهم من مواصلة التعلّم مدى الحياة ويتم الاعتراف بمنجزاتهم من خلال طرق وأدوات تقييمية ملائمة.

(هـ) تركيز تدابير محو الأمية على النساء وعلى السكان المحرومين بدرجة عالية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمساجين، مع التركيز بصورة شاملة على السكان الريفيين.

(و) وضع مؤشرات وأهداف دولية لمحو الأمية كنقطة بداية.

(ز) القيام على نحو منظم باستعراض التقدم والإبلاغ عنه، بما في ذلك الاستثمارات ومدى كفاية الموارد المخصصة لمحو الأمية في كل بلد وعلى الصعيد العالمي، وذلك من خلال إضافة قسم خاص في تقرير الرصد العالمي لمبادرة التعليم للجميع.

(ح) تخطيط وتنفيذ التعليم المستمر والتدريب وتنمية المهارات بما يتجاوز مهارات محو الأمية الأساسية المدعومة ببيئة متعلّمة معززة.

السياسات

١٢- ينبغي أن تكون السياسات والتدابير التشريعية المطبقة في مجال تعليم الكبار شاملة واستيعابية ومتكاملة وجزءاً من منظور التعلّم مدى الحياة بجميع مناحيها، وذلك انطلاقاً من محو الأمية واستناداً إلى نهوج على مستوى القطاعات وفيما بين القطاعات، تغطي وتربط جميع عناصر التعلّم والتعليم.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فإننا نتعهد بما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ سياسات وخطط ذات أهداف سليمة وتشريعات، مع إجراء تقدير كامل للتكاليف المرتبطة بذلك، لمعالجة محو أمية الكبار، والتعليم للشباب والكبار، والتعليم مدى الحياة؛

(ب) تصميم خطط عمل محددة وعملية لتعلّم الكبار وتعليمهم تتكامل مع الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وغير ذلك من الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية، ومع أنشطة مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات أينما وجدت.

(جـ) ضمان إدراج تعلّم الكبار وتعليمهم في مبادرة توحيد "أداء الأمم المتحدة".

(د) إنشاء آليات تنسيق ملائمة يمكن أن تشمل لجاناً للرصد تشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم.

(هـ) إقامة أو تحسين بنى وآليات لإقرار جميع أشكال التعلّم وتصديقها واعتمادها وذلك عن طريق تحديد أطر للمعادلة بين المؤهلات.

الحوكمة

١٣- إن الحوكمة السليمة تيسر تطبيق سياسات تعلّم الكبار وتعليمهم بأساليب تتسم بالفعالية والشفافية والإنصاف والخضوع للمساءلة. ولا بد من تمثيل ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة في هذا الصدد كي تتسنى الاستجابة لاحتياجات جميع الدارسين ولا سيما الأضعف من بينهم.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فإننا نتعهد بما يلي:

(أ) إنشاء وتشغيل آليات لإشراك السلطات العامة بجميع مستوياتها الإدارية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية والمنظمات المعنية بالدارسين الكبار ومنظمات المعلمين، في تطوير وتطبيق وتقييم السياسات والبرامج في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم.

(ب) اتخاذ تدابير في مجال بناء القدرات لدعم المشاركة البناءة والمستنيرة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمنظمات المعنية بالدارسين الكبار، حسبما هو ملائم، في تطوير السياسات والبرامج وتطبيقها وتقييمها.

(جـ) تعزيز ودعم التعاون فيما بين القطاعات وفيما بين الوزارات.

(د) تعزيز التعاون عبر الوطني من خلال المشاريع والشبكات لتبادل المعرفة التقنية والممارسات التجديدية.

التمويل

١٤- إن تعلّم الكبار وتعليمهم يعدان استثماراً قيّماً يعود بفوائد اجتماعية إذ إنه ينشئ مجتمعات تزداد فيها أسباب الديمقراطية والسلام والاستيعاب والإنتاجية والصحة والاستدامة. ولضمان توفير تعلّم الكبار وتعليمهم على نحو جيد، من الجوهري أن ترصد المبالغ اللازمة للاستثمار في هذا المجال.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فإننا نتعهد بما يلي:

(أ) التعجيل في إحراز التقدم لتنفيذ التوصية الصادرة عن المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار التي تقضي بتخصيص ما لا يقل عن ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للتعليم، وزيادة الاعتمادات المخصصة لتعلّم الكبار وتعليمهم.

(ب) التوسع في استخدام الموارد والأموال المخصصة للتعليم في جميع الدوائر الحكومية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية متكاملة لتعلّم الكبار وتعليمهم.

(جـ) النظر في إيجاد برامج تمويلية عبر وطنية جديدة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتوسيع نطاق البرامج القائمة منها، على غرار التدابير المتخذة في إطار برنامج التعلّم مدى الحياة التابع للاتحاد الأوروبي؛

(د) إنشاء حوافز لتعبئة مصادر تمويل جديدة في أوساط مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأفراد دون المساس بمبادئ الإنصاف والاستيعاب.

(هـ) إضفاء الأولوية على الاستثمار في مجال التعلّم مدى الحياة لدى النساء وسكان الريف والمعوقين.

ودعماً لهذه الاستراتيجيات، نهيب بشركاء التنمية الدوليين أن يضطلعوا بما يلي:

(و) الوفاء بالتزامهم بسد جوانب النقص المالي التي تحول دون تحقيق جميع أهداف توفير التعليم للجميع، ولا سيما الهدفين ٣ و٤ (الشباب وتعليم الكبار، ومحو أمية الكبار).

(ز) زيادة الأموال والدعم التقني المرصود لمحو أمية الكبار ولتعلّمهم وتعليمهم واستكشاف إمكانية استخدام آليات تمويلية بديلة مثل ترتيبات مبادلة الديون أو إلغاء الديون.

(ح) النص على أن تتضمن خطط قطاع التعليم التي تقدم إلى مبادرة المسار السريع على تدابير واستثمارات معقولة في مجال محو أمية الكبار.

المشاركة والاستيعاب والإنصاف

١٥- يشكل التعليم الاستيعابي عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. ويسهم تزويد جميع الأفراد بما يلزم لتنمية إمكانياتهم إسهاماً كبيراً في تشجيعهم على التعايش بانسجام وكرامة. ولا يجوز أن يكون هناك استبعاد بسبب السن أو الجنس أو الانتماء الإثني أو اللغة أو الدين أو العوق أو الانتماء الريفي أو الهوية الجنسية أو الاتجاه الجنسي أو الفقر أو النزوح نتيجة للنزاع أو السجن. ومن الأهمية بمكان أن تتم مكافحة الآثار المتراكمة للعوائق المتعددة الجوانب.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فإننا نتعهد بما يلي:

(أ) تعزيز ودعم أشكال أكثر إنصافا للمشاركة والانتفاع بفرص تعلّم الكبار وتعليمهم عن طريق إزالة الحواجز التي تعوق المشاركة.

(ب) تعزيز ودعم أشكال أكثر إنصافاً للانتفاع بتعلّم الكبار وتعليمهم والمشاركة فيهما عن طريق توجيه معلومات وأنشطة وبرامج جيدة التصميم ومحددة الهدف مثل أسابيع الدارسين الكبار ومهرجانات التعلّم.

(جـ) استباق وتلبية احتياجات الفئات التي يمكن تحديدها والدالفة إلى مسارات متعددة العوائق، ولا سيما على أعتاب سن الرشد.

(د) إنشاء أماكن ومراكز للتعليم المجتمعي متعدد الأغراض وتحسين إمكانيات وصول النساء إلى برامج تعلّم الكبار وتعليمهم والمشاركة فيها، مع مراعاة احتياجاتهن الخاصة، وذلك في إطار دورات دراسية تلائم أنماط حياتهن.

(هـ) دعم تطوير الكتابة ومحو الأمية في مختلف اللغات الأصلية عن طريق إعداد البرامج والأساليب والمواد ذات الصلة التي تعترف وتثمن الثقافات والمعارف والمنهجيات الأصلية، مع تطوير واف لتعليم اللغة الثانية ذات الانتشار الواسع.

(و) تقديم الدعم المالي للتركيز بصورة منظمة على الفئات المحرومة (مثال ذلك السكان الأصليون والمهاجرون والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة وسكان الأرياف) في جميع سياسات ونهوج التعليم، وقد يتضمن ذلك برامج توفر مجاناً أو بدعم من حكوماتنا، مقترنة بحوافز للتعلّم مثل المنح الدراسية، والإعفاء من الرسوم، والإجازات الدراسية المدفوعة الأجر.

(ز) تقديم تعليم الكبار في السجون على جميع المستويات الملائمة.

(ح) اعتماد نهج شامل ومتكامل، بما في ذلك آلية لتحديد الأطراف الفاعلة ومسؤوليات الدولة في شراكة مع منظمات المجتمع المدني، والأطراف الفاعلة في سوق العمل، والدارسين والمعلمين.

(ط) إعداد استجابات تعليمية فعالة مخصصة للمهاجرين واللاجئين بوصفهم فئة أساسية ينبغي تركيز الاهتمام عليها في العمل الإنمائي.

الجودة

١٦- إن جودة التعلّم والتعليم هي مفهوم وممارسة شاملين ينطويان على أبعاد متعددة، وتقتضي الاهتمام بها وتطويرها باستمرار. ويقتضي تعزيز ثقافة الجودة في مجال تعلّم الكبار أن تكون المضامين وطرق التدريس ملائمة، وأن تقيّم احتياجات الدارسين، وأن تكتسب مهارات متعددة، وأن يعدّ المربون إعداداً مهنياً، وأن يتم إثراء بيئات التعلّم، وأن يتم تمكين الأفراد والجماعات.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فإننا نتعهد بما يلي:

(أ) إعداد معايير للجودة في المقررات الدراسية والمواد التعليمية ومنهجيات التدريس الخاصة ببرامج تعليم الكبار، مع وضع مقاييس المخرجات والتأثير في الاعتبار.

(ب) الاعتراف بتنوع وتعددية المقدمين.

(جـ) تحسين مستوى التدريب وبناء القدرات وظروف العمل والإعداد المهني للمعلمين في مجال تعليم الكبار، عن طريق الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي، ورابطات المدرسين ومنظمات المجتمع المدني على سبيل المثال.

(د) وضع معايير لتقييم نتائج تعلّم الكبار على مختلف المستويات.

(هـ) وضع مؤشرات دقيقة للجودة.

(و) تقديم مزيد من الدعم للبحوث المشتركة بين التخصصات التي تجرى بصورة منتظمة في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم، مع استكمال ذلك بنظم إدارة المعارف لأغراض جمع وتحليل ونشر البيانات والممارسات الجيدة.

رصد تطبيق إطار عمل بيليم

١٧- إننا إذ نستمد القوة من تصميمنا الجماعي على تعزيز تعلّم الكبار وتعليمهم على مستوى أقطارنا وعلى المستوى الدولي، نتعهد باتخاذ تدابير المساءلة والرصد التالي بيانها. وإننا نقر بالحاجة إلى وجود بيانات كمية ونوعية صحيحة وموثوق فيها لنسترشد بها فيما نرسم من سياسات في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم. ومن الأهمية بمكان أن نعمل مع شركائنا من أجل تصميم وتطبيق آليات للرصد والمتابعة المنتظمين على الصعيدين الوطني والدولي بغية تحقيق ما ينص عليه إطار عمل بيليم.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فإننا نتعهد بما يلي:

(أ) الاستثمار في عملية لإعداد مجموعة من مؤشرات البيانات القابلة للمقارنة بمجال محو الأمية كحلقة متصلة ولتعليم الكبار.

(ب) الاضطلاع بصورة منتظمة بجمع وتحليل البيانات والمعلومات بشأن المشاركة والتقدم في برامج تعليم الكبار، المقسّمة حسب الجنس وغير ذلك من العوامل، من أجل تقييم التغيير الذي يطرأ عبر الزمن، وتقاسم الممارسات الجيدة.

(جـ) إقامة آلية للرصد المنتظم من أجل تقييم مدى تطبيق الالتزامات المعلنة في المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار.

(د) التوصية بإعداد تقرير مرحلي كل ثلاث سنوات لتقديمه إلى اليونسكو.

(هـ) استحداث آليات رصد إقليمية تستند إلى أسس مرجعية ومؤشرات واضحة.

(و) إعداد تقرير وطني مرحلي يقدم إلى استعراض منتصف المدة للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار الذي يتزامن مع تاريخ ٢٠١٥ المحدد في إطار التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

(ز) دعم التعاون بين بلدان الجنوب لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرة التعليم للجميع في مجالات محو أمية الكبار، وتعليم الكبار والتعلّم مدى الحياة.

(ح) رصد التعاون في مجال تعليم الكبار عبر الأفرع العلمية وعبر القطاعات مثل قطاعات الزراعة والصحة والعمل.

ومن أجل دعم المتابعة والرصد على الصعيد الدولي، نناشد اليونسكو أن تضطلع بما يلي:

(ط) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء عن طريق تصميم وتطوير نظام مفتوح لإدارة المعارف من أجل تجميع البيانات وإعداد دراسات الحالة عن الممارسات الجيدة، وذلك بإسهام من الدول الأعضاء.

(ي) إعداد مبادئ توجيهية عن نتائج التعلّم، بما في ذلك النتائج التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلّم غير النظامي وغير الرسمي، لكي يتسنى الاعتراف بها والموافقة عليها؛

(ك) الاضطلاع، عن طريق معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة وبالشراكة مع معهد اليونسكو للإحصاء، بتنسيق عملية رصد على المستوى العالمي لاستعراض ما يحرز من تقدم في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم وتقديم تقارير دورية في هذا الشأن.

(ل) القيام، على هذا الأساس بإصدار *التقرير العالمي عن تعلّم الكبار وتعليمهم*، على فترات منتظمة.

(م) استعراض واستيفاء *توصية نيروبي بشأن تنمية تعليم الكبار* (١٩٧٦) بحلول عام ٢٠١٢.

الملحق

بيان الحقائق

معالجة القضايا والتحديات العالمية والتعليمية

١ – يؤدي تعلّم الكبار وتعليمهم دوراً هاماً في التصدي للتحديات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعاصرة. وقد مهّد إطار العولمة الذي نشهده اليوم الطريق لظهور فرص متعددة من بينها إمكانية التعلّم من ثقافات غنية متنوعة تتجاوز الحدود الجغرافية. ومع ذلك، فإن ازدياد أوجه التفاوت أصبح من السمات السائدة في عصرنا. فمعظم سكان العالم يرزحون تحت وطأة الفقر إذ تبلغ نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ٤٣,٥٪. ويعيش غالبية فقراء العالم في المناطق الريفية. ومما يفاقم اختلال التركيبة السكانية المتمثلة في تزايد الشباب بين السكان في الجنوب وتزايد أعداد المسنين في الشمال، اتساع نطاق حركة الهجرة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية – داخل البلدان وفيما بينها – ودفق الأعداد الضخمة من النازحين. كما أننا نواجه تفاوتا في القدرة على الحصول على الغذاء والماء والطاقة، إضافة إلى أن تدهور البيئة يهدد أسباب بقائنا على المدى الطويل. وإلى جانب الحرمان المادي، كثيراً ما يلاحظ أن الافتقار إلى القدرات يمنع تسيير شؤون المجتمع بصورة فعالة. أما عدد أطفال اليوم الذي يُتوقع لهم المعاناة من بطالة الشباب فيبلغ حداً غير مقبول، بينما تتزايد أعداد الشباب "المنبتّين" اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً الذين يشعرون أن لا محل لهم في المجتمع.

٢ – وإننا نواجه تحولات بنيوية في أسواق الإنتاج والعمل وتنامي ظواهر انعدام الأمن والقلق وصعوبات في تحقيق التفاهم بالإضافة إلى اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بتنا نشاهدها اليوم والتي تتزايد عمقاً. وفي الوقت ذاته، فإن العولمة واقتصاديات المعرفة تجبرنا على استيفاء وتكييف مهاراتنا وكفاءاتنا وفقاً لمستجدات بيئات العمل وأشكال التنظيم الاجتماعي وقنوات الاتصال. وإن هذه القضايا واحتياجاتنا الملحة إلى التعلّم سواء على الصعيد الفردي أو على الصعيد الجماعي، تجعلنا نطرح تساؤلات بشأن المبادئ والفرضيات في هذا المجال وبشأن بعض جوانب الأسس التي تقوم عليها نظمنا وفلسفاتنا التعليمية القائمة.

٣ – ويظل محو الأمية يشكل في العديد من البلدان تحدياً عظيماً: فهناك ٧٧٤ مليون راشد (ثلثاهم من النساء) يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقرائية، ولا توجد برامج فعالة كافية لمحو الأمية وتوفير المهارات الحياتية. وفي أوروبا يملك ثلث القوى العاملة تقريباً تحصيلاً يعادل المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في حين يتطلب ثلثا الأعمال الجديدة مؤهلات من مستوى المرحلة العليا من التعليم الثانوي أو ما فوقها. وفي الكثير من بلدان الجنوب لم تبلغ أغلبية السكان حتى مستوى التعليم الابتدائي. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ عدد الأطفال المتسربين من المدارس أو غير الملتحقين بها أصلاً ٧٥ مليون طفل تقريباً (معظمهم من الفتيات). وينتمي ٥٠٪ من هؤلاء الأطفال تقريباً إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويعيش أكثر من ٨٠٪ منهم في الأرياف. وإن عدم الملائمة الاجتماعية للمقررات الدراسية، وقلة أعداد المربين وقصور إعدادهم، وندرة المواد والأساليب التجديدية، والعوائق بشتى أنواعها، جميع هذه الأسباب تؤدي إلى عجز النظم التعليمية عن توفير تعليم جيد كفيل بأن يعالج أوجه التفاوت القائمة في مجتمعاتنا.

٤ – وقد بُذلت على الصعيد الدولي جهود متضافرة لمعالجة هذه التحديات. فأُحرز تقدم نحو بلوغ الأهداف الستة للتعليم للجميع (عام ٢٠٠٠) عن طريق تعاون الحكومات مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة وذلك تحت إشراف الحكومات ذاتها. وأمكن زيادة الموارد المتاحة لتعميم التعليم الابتدائي عن طريق مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع. ويقدم عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢) الدعم لتحقيق هدف محو الأمية في إطار توفير التعليم للجميع، عن طريق المناصرة والتوعية على الصعيد العالمي. وتوفر مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات إطارا عالميا يندرج في سياق عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية من أجل دعم البلدان الأكثر احتياجا فيما يتعلق بمحو الأمية. وثمة هدفان من الأهداف الإنمائية للألفية يتعلقان على وجه التحديد بالتعليم، وهما: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق المساواة بين الجنسين. غير أن أياً من هذه الجهود لم يمنح تعلّم الكبار وتعليمهم دوراً يتجاوز محو الأمية الأساسي وتوفير المهارات الحياتية. ولكن مما يبشر بالخير أن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة يحدد مهمة واسعة النطاق يمكن أن يؤدي فيها تعلّم الكبار وتعليمهم دوراً بارزاً.

٥ – إن تعلّم الكبار وتعليمهم يشكلان استجابة هامة وضرورية إزاء التحديات التي تواجهنا. فإنهما يمثلان عنصراً أساسياً في نظام كلي وشامل للتعلّم والتعليم مدى الحياة يضم التعلّم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي ويتوجه صراحة أو ضمنياً إلى الدارسين شباباً وراشدين على حد سواء. وفي نهاية الأمر، فإن تعلّم الكبار وتعليمهم يستهدفان توفير ظروف وعمليات للتعلّم تكون جذابة وتلبي احتياجات الراشدين بوصفهم مواطنين فاعلين. كما أنهما يستهدفان تمكين الأفراد من الاعتماد على الذات وتحقيق استقلالهم الذاتي وبناء حياتهم وإعادة بنائها في إطار ثقافات ومجتمعات واقتصادات مركبة سريعة التغير، سواء كان ذلك في إطار العمل أو في محيط الأسرة أو في سياق المجتمع المحلي والحياة الاجتماعية. وإن ضرورة التنقل بين أنواع مختلفة من الأعمال مدى الحياة، والتكيّف مع ظروف جديدة في أوضاع النزوح أو الهجرة، وأهمية المبادرات المتعلقة بإنشاء المشروعات الخاصة، والقدرة على إدامة تحسين نوعية الحياة، كل هذه الأمور وغيرها من أبعاد الظروف الاجتماعية والاقتصادية تقتضي استمرار الكبار في التعلّم مدى الحياة. فإن تعلّم الكبار وتعليمهم لا يوفران مهارات نوعية وحسب، وإنما يشكلان أيضاً عاملاً هاماً في تعزيز الثقة بالنفس، والاعتداد بالذات، والشعور الراسخ بالهوية، والتضامن مع الآخرين.

٦ – وتشير التقديرات اليوم إلى أن رفع مستوى تعليم الكبار من السكان بما يعادل عاماً واحداً، إنما يفضي إلى زيادة بنسبة ٣,٧٪ في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وإلى زيادة بنسبة ٦٪ في نصيب الفرد من الدخل القومي. غير أن تعلّم الكبار وتعليمهم هما أكثر بكثير من أن يكونا بندا من بنود الإنفاق الاجتماعي أو المصروفات المالية؛ إنهما في الواقع استثمار في الأمل في المستقبل.

التقدم المحرز في تعلّم وتعليم الكبار منذ المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار

٧ – لقد أظهرت التقارير الوطنية التي قدمتها ١٥٤ دولة عضواً استعداداً للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار والمناقشات التي دارت أثناء المؤتمرات التحضيرية الإقليمية بشأن الممارسات الفعالة، أن هناك بعض التقدم والابتكار في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم من منظور التعلّم مدى الحياة. وإلى جانب مثل إستراتيجية الاتحاد الأوروبي السارية للتعليم مدى الحياة، التي استُهلت في عام ٢٠٠٠، اعتمد بعض الدول الأعضاء المنتمية إلى الجنوب سياسات وتشريعات شاملة بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم، بل إن بعضها أدرج تعلّم

وتعليم الكبار في دساتيره. ويجري حاليا تطوير نهوج منتظمة لتعلّم الكبار وتعليمهم تسترشد بالأطر التوجيهية على صعيد السياسات، وأجريت في بعض الحالات بالفعل إصلاحات هامة في السياسات.

٨ – وتم في عدد من الدول الأعضاء إحياء وتعجيل الخطط والبرامج والحملات الخاصة بمحو الأمية. وشهدت الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٦ ارتفاعاً في معدلات محو أمية الكبار على المستوى العالمي من ٧٦٪ إلى ٨٤٪. وكان التقدم المحرز ملحوظاً في البلدان النامية. وسعت بعض الحكومات إلى العمل بنشاط مع المجتمع المدني من أجل توفير فرص غير رسمية للتعلّم عبر أساليب مثل "حمل الشخص على أداء عمل ما" (*faire-faire*)، وتشمل تشكيلة واسعة من المضامين والأهداف والفئات المستهدفة. وأصبح التعليم غير الرسمي المتاح متنوعاً ويشمل موضوعات مثل حقوق الإنسان، والمواطنة، والديمقراطية، وتمكين النساء، والوقاية من مرض الإيدز، والصحة، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة. وغدت فعاليات ترويجية مثل أسابيع تعلّم الدارسين ومهرجانات التعلّم وكذلك حركات شاملة مثل "مدن التعلّم" و"مناطق التعلّم"، تسهم على نحو ملحوظ في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم.

٩ – وقد بدأ يظهر في الدول الأعضاء عدد من الإشارات المقنعة ومزيد من الاعتراف بالفوائد التي تُجنى من إضفاء البعد الجنساني على عملية تعلّم الكبار وتعليمهم، ولا سيما فيما يخص النساء. كما بدأ الأخذ بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وبالتعلّم المفتوح والتعلّم عن بعد، وذلك كاستجابة تجري بالتدريج للاحتياجات الخاصة لبعض الدارسين الذين كانوا مستبعدين حتى عهد قريب جداً. ويتزايد الاهتمام بالتعلّم باللغة الأم في إطار السياسات الوطنية التي تعتمد في سياقات التعدد اللغوي والتعدد الثقافي، وإن كانت السياسات الشاملة لا تطبق إلا في عدد قليل من البلدان.

١٠– وجرى اعتماد العمل بنظم للمعلومات والتوثيق والرصد والتقييم في برامج تعلّم الكبار وتعليمهم. وتجري الاستعانة تدريجياً بأدوات ونظم فعالة لإقرار وتصديق واعتماد مستويات التعلّم، بما في ذلك إجراءات وأشكال ضمان الجودة. وثبت أن إقامة روابط التضافر بين التعلّم والتعليم النظاميين وغير النظاميين وغير الرسميين يأتي بنتائج أفضل على مستوى الأفراد وعلى مستوى النظم إذ إن الموارد والكفاءات المتاحة تستخدم بطريقة أنجع.

١١– ويزدهر تعلّم الكبار عندما تتخذ الدول مبادرات حاسمة بالتعاون مع المؤسسات الرئيسية للمجتمع المدني وقطاع الشركات والرابطات العمالية. وأصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص تتزايد وبات التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي يحققان نتائج ملموسة من خلال استحداث شكل جديد من التعلّم من أجل التنمية المستدامة والسلام والديمقراطية. أما الهيئات والوكالات الإقليمية وفوق الوطنية، فإنها تضطلع بأدوار هامة وتحويلية بما تحدثه من تأثير واستكمال لدور الدول.

التحديات التي تواجه تعلّم الكبار وتعليمهم

١٢– على الرغم من هذا التقدم المحرز، تبيّن التقارير الوطنية *والتقرير العالمي بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم* الذي أعد للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار أن هناك تحديات اجتماعية وتعليمية جديدة استجدت إلى جانب المشكلات القائمة التي ازداد بعضها، في هذه الأثناء، حدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وأهم ما في الأمر هو أن تطلعنا إلى إعادة بناء وتدعيم عملية تعلّم الكبار وتعليمهم غداة المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار لم يتحقق.

١٣- إن الاهتمام الذي يولى لدور ومكانة تعلّم الكبار وتعليمهم في إطار التعلّم مدى الحياة لا يزال دون المستوى المطلوب. وفي الوقت ذاته، فإن السياسات المعنية بميادين غير التعليم أخفقت في إقرار وإدماج المساهمات المتميزة التي يمكن أن يقدمها تعلّم الكبار وتعليمهم لتوسيع نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، إذ إن مجال التعلّم والتعليم يظل مجزأ. فالجهود الترويجية تتفرق عبر عدد من الجبهات وتتلاشى المصداقية السياسية لأن هذا الطابع المشتت لتعلّم الكبار وتعليمهم يحول دون ربطهما بميدان معيّن من ميادين السياسات الاجتماعية. ويقترن غياب تعليم الكبار في كثير من الحالات من جداول الأعمال الوكالات الحكومية بقلة التعاون بين الوزارات وبضعف البنى التنظيمية وضمور العلاقات بين التعليم (النظامي وغير النظامي) وسائر القطاعات. وفيما يتعلق بإقرار التعلّم واعتماده، تحرص الآليات القطرية والجهود الدولية على التشديد على المهارات والكفاءات المعتمدة رسمياً، ونادراً ما تأخذ في الحسبان التعلّم غير النظامي وغير الرسمي والتعلّم المكتسب من الخبرة. وتتسع الفجوة بين السياسات وتطبيقها عندما يُضطلع بتطبيق السياسات بمعزل عن المشاركة أو المساهمة الخارجية (من الهيئات الميدانية ومعاهد التعليم العالي).

١٤- ولم يحظ تعلّم الكبار وتعليمهم بتخطيط مالي كاف وبعيد النظر يمكّنه من الإسهام الفعال في بناء مستقبلنا. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاه السائد نحو اعتماد اللامركزية في صنع القرار لا يقترن دائماً بتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة على جميع المستويات أو بالتفويض الملائم للسلطة المالية. كما أن موضوع تعلّم الكبار وتعليمهم لم يدرج بشكل قوي في استراتيجيات الجهات المانحة الدولية في مجال المعونة ولم يحظ بالاهتمام في الجهود المستمرة التي تبذلها الأطراف المانحة من أجل تحقيق التنسيق والمواءمة. وهذا فضلاً عن أن عمليات تخفيف عبء الديون لم تعد حتى الآن بالنفع بشكل ملموس على تعلّم الكبار وتعليمهم.

١٥- ولئن كنا نشاهد تنوعاً متزايداً في برامج تعلّم الكبار وتعليمهم، فقد تحول الاهتمام في الوقت الراهن إلى التركيز على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ولا توجد نهوج معتمدة أكثر تكاملاً في تناول تعلّم الكبار وتعليمهم من أجل التصدي لقضية التنمية بكل جوانبها (التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وتنمية المجتمع المحلي، وتنمية القدرات الشخصية). ولم تؤد دائماً مبادرات تعميم البعد الجنساني إلى إنشاء برامج أكثر ملائمة للنساء وتزيد من مشاركتهن. وبالمثل، فإن برامج تعلّم الكبار وتعليمهم قليلاً ما تستجيب لاحتياجات السكان الأصليين وسكان الريف والمهاجرين. ثم إن المضامين والممارسات التي تنطوي عليها هذه البرامج لا تراعي تنوع الدارسين من حيث السن والجنس والخلفية الثقافية والوضع الاقتصادي والاحتياجات الفردية، بما في ذلك أشكال الإعاقة واللغة. وثمة بلدان قليلة تملك سياسات متسقة بشأن التعدد اللغوي تعزز اللغة الأم رغم ما لذلك من أهمية جوهرية لخلق بيئات متعلّمة، ولا سيما بالنسبة إلى اللغات الأصلية و/أو لغات الأقليات.

١٦- إن قضية تعلّم الكبار وتعليمهم التي يشار إليها في أحسن الأحوال بصورة عامة جداً لا تدرج إلا نادراً في العديد من جداول الأعمال والتوصيات الدولية المتعلقة بالتعليم، وكثيراً ما تعتبَر مرادفا لمحو الأمية الأساسي. ومع ذلك، فإن محو الأمية يظل بالتأكيد أمراً ذا أثر بعيد، ويشكل التحدي الذي لا يزال ضخماً

والذي يتمثل في استمرار الأمية دليلاً دامغاً على قصور التدابير والمبادرات المتخذة في السنوات الأخيرة. ويطرح استمرار معدلات الأمية العالية السؤال عما إذا كانت الحكومات والوكالات الدولية قد قامت بما يلزم في هذا الصدد سياسياً ومالياً.

١٧- وقد كان لنقص الإعداد المهني للمربين ونقص فرص التدريب المتاحة لهم أثر سلبي على جودة الخدمات المتاحة في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم، ويصدق القول نفسه على آثار تدهور الظروف المادية للتعلّم من حيث المعدات والمواد والمقررات. ونادراً ما يتم تقييم الاحتياجات وإجراء البحوث على أساس منتظم في إطار عملية التخطيط الرامية إلى تحديد المضامين والأساليب التربوية الملائمة وطرائق التقديم والبني الداعمة. كما أن آليات الرصد والتقييم وتجميع المعلومات المكتسبة لا تشكل سمة دائمة للاهتمام بتحقيق الجودة في مجال تعلّم الكبار وتعليمهم. وأينما توجد هذه الآليات، تخضع مستويات دقتها للتجاذب في الحرص بين توفير الكيف وتوفير الكم.

١٨- **وإن بيان الحقائق** هذا يقدم المسوغات التي تستند إليها التوصيات والاستراتيجيات المبينة في **خطة عمل بيليم** الواردة أعلاه.